آراء معارضة لحركة مايس 1941 من الوثائق العسكرية

د. حازم مجيد احمد

جامعة تكريت ـ كلية التربية /سامراء / قسم التاريخ

المقدمة

مما لاشك فيه إن حركة مايس ١٩٤١ استهدفت الوجود البريطاني في العراق وكان الاصطدام بين الطرفين ، إلا انه ومن خلال دراسة مقدمات وأسباب الحركة نجد هنالك متداخلات داخلية وخارجية .

تمثلت الداخلية منها بصراع شخصي وسياسي بين قادة الحركة من الضباط القادة في الجيش ومن سار بمعيتهم من الذين حددوا الاتجاه القومي لحركتهم ومناوئتهم في الجانب الآخر وفي مقدمتهم الوصي الأخير عبد الإله – ونوري سعيد – ومن وقعتهم ظروف الحركة والحكم أن يكونوا في هذا الجانب دون ذاك . ومن الملاحظ ضعف وقلة الكتابة عن الرأي المعارضة لحركة مايس ١٩٤١ على الرغم من العديد من أصحاب ذلك الرأي لا يوجد أي مؤشر سلبي على وطنيتهم مثل طه الهاشمي وغيره .

أما المتداخل الخارجي والذي تمثل بمساندة ودعم الحكومة البريطانية للرأي المعارض لحركة مايس وللاتجاه القومي الذي ساروا عليه . فكانت بريطانيا تدفع بشكل أو بآخر لإزاحة وإبعاد قادة الجيش القوميين عن مركز القرار الطرفي وإبقاء الشخصيات العراقية التي تعمل على الحفاظ على مصالحها وتواجدها العسكري في العراق الذي أصبح ضرورة ملحة لإستراتيجية الحرب العالمية الثانية لاسيما ان اتجاه الحرب بدء يهتم بالشرق من الجانبين المتحاربين وما صاحبه من إخفاقات عسكرية لدول الحلفاء في العديد من جهات القتال .

آراء معارضة لحركة مايس ١٩٤١ من الوثائق العسكرية .

عدت العناصر القومية في العراق انقلاب بكر صدقي حركة استهدفت الحركة القومية العربية والعناصر القومية فيه ، لذا انبرى القوميون العراقيون ولاسيما من هم في الجيش بالذود عن القومية العربية في العراق والتخلص من بكر صدقي قائد الانقلاب وقتله في ١١/ آب /١٩٣٧ في مدينة الموصل وإنقاذ العراق من الخراب والدمار[١] فأصبح للقادة العسكريين القوميين سطوة بالسياسة العراقية فهم الذين اختاروا جميل المدفعي رئيسا للوزراء عام ١٩٣٧ وهم الذين اسقطوا وزارته وجاءوا بنوري السعيد بدلا منه في ٢٥/ كانون الأول / ١٩٣٨ وفيها قتل الملك غازي غريم نوري السعيد والانكليز معا وقد كان الملك يبغض نوري سعيد لكن إصرار ضباط الجيش (العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سليمان وكامل شبيب) اجبره على تسميته رئيسا للوزراء[٢] هذا فضلا عن سياسة الملك غازي القومية تجاه فلسطين وتصرفاته بخصوص الكويت ومحاولته ضمها إلى العراق جعلت السفير البريطاني في العراق السير اموريس باترسن _ يذكر في مذكراته " إن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه أو يخلع " [٣] وبموت الملك غازي يظهر على سطح السياسة العراقية الأمير عبد الإله خال الملك الصغير فيصل الثاني ابن الملك غازي أي اخو الملكة عالية الذي وطد علاقته بالقادة العسكريين هو الآخر فساندوه وساعدوه بإقامته وصيا على الملك الصغير فيصل الثاني [٤] .

الملك غازي يطلب ودهم ، القادة العسكريين ، ويمتثل لرغباتهم ونوري سعيد رئيس وزراء يمتثل لإرادتهم وعبد الإله وصيا بمساندتهم إذاً هي مرحلة تدخل الجيش أو بالأحرى تحكم الجيش بالسياسة وشؤون الدولة لاسيما وان الجيش اختزلت منه العناصر المناوئة وتمت تصفيته من الخصوم للعقداء الأربعة لذا سادت فترة من الهدوء النسبي في العراق [٥] .

إلا أن الانقسام السياسي والعسكري حدث مرة أخرى عندما ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية إذ صرح السعيد للسفير البريطاني في العراق بان حكومته ستعلن الحرب على ألمانيا في حالة إعلان بريطانيا الحرب عليها وبذلك أصبح وجها لوجه مع الخطر المباشر للعقداء الأربعة المناهضين والمعادين لبريطانيا [٦] هذا فضلا عن الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه لتسليمه الرعايا الألمان الموجودين في العراق الى السلطات البريطانية وفي هذا الوقت أيضا وصل إلى بغداد في تشرين الأول ١٩٣٩ المفتي الحاج أمين الحسيني (مناضل فلسطيني) هاربا من فلسطين إلى لبنان ثم إلى العراق فرحبا به _ وهو معروف بعدائه الشديد للبريطانيين وعدم ثقته بوعودهم فيما يخص القضايا العربية وبالذات فلسطين [٧] .

مهما يكن من أمر فقد استقال وزارة نوري السعيد بعد اغتيال رستم حيدر _ وزير المالية _ في ١٨/ كانون الثاني/ ١٩٤٠ وعاد وألفها مرة أخرى نوري السعيد في ٢٢ شباط واستمرت لغاية ٣١ آذار فاستقالت وكلف السيد رشيد عالي الكيلاني بتشكيلها فألفها في اليوم نفسه [٨] ونظرا لدقة الموقف السياسي وقع رؤساء الوزراء السابقين على وثيقة سياسية في ١٤/ آذار/ ١٩٤٠ جاء فيها " نظرا لرغبتنا الأكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وإزالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة وما تتطلبه مصلحة البلاد لمعالجة الأمور وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت الآراء على أن :

- تؤلف وزارة قومية ائتلافية .
- من رؤساء الوزراء السابقين ورجال الدولة الموقعون ويتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها وخارجها ومن يتعذر عليه الاشتراك فانه يؤيدها لتحقيق أهدافها والموقعون عليها ناجي السويدي ، نوري السعيد ، ناجي شوكت ، توفيق السويدي ، علي جودت ، جميل المدفعي ، رشيد عالي الكيلاني [٩].

ويرجح إن سبب توقيع الوثيقة أعلاه ومن قبل معظم السياسيين العراقيين هو لقطع دابر الانقلابات التي كانت تتحكم بمقدرات العراق السياسية الداخلية فألغيت الأحكام العرفية وأطلق سراح السجناء السياسيين وأعطيت تعليمات لدوائر الدولة بتحسين العمل ونبذ الفساد وتقديم الخدمات وأصلحت سكة الحديد وعاد إنتاج النفط إلى ما كان عليه وشجعت الزراعة وغيرها من الأعمال الحسنة [١٠] .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد كدر صفوتها الطلب البريطاني منها قطع العلاقة الدبلوماسية مع ايطاليا لان الأخيرة أعلنت الحرب على بريطانيا وذلك تطبيقا لبنود معاهدة عام ١٩٣٠ ، المعقودة بين العراق وبريطانيا ، إلا إن رغم الانقسام الحاصل في الوزارة بين مؤيد لقطع العلاقة ومعارض لها فأن الوزارة اتخذت قرارا بالتريث في هذا الموضوع وساقت مبررات كثيرة لذلك [١١] .

وهنا لابد من التنويه إلى أن العلاقة بين نوري السعيد والعقداء الأربعة قد اختلفت إذ أن العقداء كانوا بحاجة إلى إسناد وحماية نوري السعيد في صراعهم مع الضباط القادة الكبار مثل حسين فوزي ،رئيس أركان الجيش وأمين العمري قائد الفرقة الأولى في بغداد . إلا انه بعد أن انتهى الصراع وتمت سيطرت العقداء الأربعة على الجيش انتفت الحاجة إلى حماية نوري السعيد لذلك وقف العقداء ضد توجهات نوري السعيد بخصوص موقف العراق من الحرب العالمية الثانية وقطع العلاقة مع كل من ألمانيا وايطاليا[١٢] بالمقابل كان هنالك تنافس بين رجال السياسة على الضباط والاستعانة بهم في دعم آرائهم السياسية والأكثر من ذلك في تكوين حكوماتهم وعزل منافسيهم أو إسناد وزاراتهم [١٣] .

إن وزارة رشيد عالي الكيلاني التي شكلت في ٣١آذار ١٩٤٠ لم تحظ بإسناد ودعم الضباط ، خاصة في بادئ الأمر ويعود السبب في ذلك إلى طريقة تشكيلها إذ تم ذلك بواسطة اجتماعات متواصلة بين رؤساء الوزارات والوصي عبد الإله بعيدا عن تدخل الضباط لاسيما وان رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني تصور إن الضباط العقداء هم سند نوري سعيد وأعوانه إلا أن وقوف رشيد عالي بوجه نوري السعيد في موقفه المساند والداعم لبريطانيا في الحرب وقطع العلاقة مع ايطاليا هذا فضلا عن الدور الذي نهض به الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين في التقارب بين الكيلاني والضباط القادة غير لا بل وقارب بينهما

فتكونت كتلة سرية جمعت بين الكيلاني والعقداء الأربعة وأمين الحسيني ويونس السبعاوي لها أهداف قومية [١٤] .

لذلك فأن الوصي عبد الإله ونوري السعيد والساسة السائرون في ركابهم عملوا على إسقاط الوزارة لتنفيذ المطالب البريطانية ويصف ناجي شوكي وزير العدلية في وزارة الكيلاني القائمة بأن حالة الوصي ونوري وصلت إلى درجة الخيانة في انصياعهم للمطالب البريطانية [١٥] .

اقترح طه الهاشمي وزير الدفاع في الوزارة الكيلانية _استقالة نوري السعيد وناجي شوكت الطرفين المتناقضين في الوزارة وتبقى الأخيرة قائمة فكان ذلك ، وقدم الاثنين استقالتهما فأوعز الوصي إلى بعض الوزراء بالاستقالة فقدمها طه الهاشمي وصادق البصام – وزير المعارف ومحمد نظير – وزير الأشغال ، لكن الكيلاني لم يقدم استقالتهم إلى الوصي فعد الوصي بقاء الوزارة مخالفة للدستور لذا لجأ الكيلاني إلى العقداء الأربعة فبعثوا العقيد محمود سلمان إلى الوصي وابلغه قرار الجيش ببقاء وزارة الكيلاني فوافق الوصي على ذلك [١٦] .

أما المجلس النيابي فكان موقفه سلبيا من وزارة الكيلاني مما دفع الأخيرة إلى الاجتماع بالعقداء الأربعة واتفقوا على حل المجلس النيابي وتقديم طلب إلى الوصي بذلك إلا أن الوصي رفض توقيع الإرادة الملكية التي تقضي بحل المجلس . وفي اليوم ذاته ٣٠ ك٢ ١٩٤١ غادر الوصي إلى جهة مجهولة تخلصا من الضغوط الواقعة عليه فكانت تلك الجهة الديوانية وتحديدا الفرقة الرابعة وقائدها إبراهيم الراوي صديق العائلة الهاشمية في الحجاز على عهد الشريف حسين وابنه الأمير علي والد الوصي على عرش العراق عبد الإله [١٧]

إن ما قام به الوصي قد أحرج وزارة الكيلاني الذي قدم استقالته في ٣١ كانون الثاني وانفرجت الأزمة وكلف السيد طه الهاشمي بتأليف الوزارة بعد أن تعهد بنقل القادة تدريجيا من بغداد [١٨] .

وعلى ضوء ما تقدم فأن توجهات الوزارة الكيلانية القومية لم تلق قبولا ايجابيا من البريطانيين وكذلك من بعض الساسة العراقيين المتخندقين بالإقليمية والرافضين الدعوات القومية العربية إذ عدها البعض " الدعوة للفاشية "[١٩]

فعملوا بكل الاتجاهات المدنية والعسكرية ، الداخلية والخارجية على إسقاطها فكان تعنت الوصي ومحاولته شق الجيش وقيام حرب أو اقتتال داخلي بين فصائل الجيش تجر البلاد إلى حرب أهلية ، لذا كان على رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ان يتجنب حدوث ذلك فقدم استقالته وأصبح طه الهاشمي رئيسا للوزراء .

ويذكر صلاح الدين الصباغ وهو احد العقداء الأربعة ، في مذكراته بأن طه الهاشمي اخذ رأيهم وموافقتهم على تسلم الوزارة قبل صدور الإرادة الملكية بذلك وانه تعهد " أن لا يتدخل احد في شؤون الجيش بصورة مخالفة للقانون " [٢٠] .

لذلك حاول طه الهاشمي التوفيق بين التيارين المتناقضين وبأقل الخسائر فأصدر إرادة ملكية بنقل العقيد كامل شبيب من قيادة الفرقة الأولى في بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية ونقل إبراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة إلى بغداد محله كذلك نقل مقر صلاح الدين الصباغ من بغداد إلى جلولاء إلا أن العقيدين المنقولين لم ينفذا الأمر وعدا ذلك مؤامرة بريطانية تستهدف تفريقهم وبذلك فشل رئيس الوزراء في إجراء أي تنقل الهدف منه تغيير في مواقع العقداء [٢١].

وهذا يعني انه حاول تقليل تأثير العقداء على الجيش وإضعاف موقفهم بين الضباط وان ذلك كان احد مطلبين لوزير خارجية بريطانيا عند لقائه وزير خارجية العراق توفيق السويدي في ٦ شباط ١٩٤١ في القاهرة وان المطلب الأول هو قطع العلاقة مع ايطاليا والثاني إقصاء العقداء الأربعة [٢٢] .

وقد وصف موقف طه الهاشمي بهذا الخصوص " لم يحاول تلبية طلبات الانكليز بصورة مباشرة ولم يستنكر هذه الطلبات ولم يتخذ موقفا ولم يتدخل ولم يستقيل فكانت بذلك حكومته مجرد وجود بلا موقف " [٢٣]

بمعنى أن موقف طه الهاشمي وهو رئيس الوزراء لا مؤيداً ولا معارضاً للمطالب البريطانية ولم يتخذ موقفا حازما تجاه العقداء الأربعة ويبدوا أن رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي قد نجحا في إقناع العقداء الأربعة بأن الهاشمي قد خانهم عندما نفذ طلب الانكليز والوصي بتشتيت شملهم ونقل كامل شبيب خارج بغداد هذا من جهة ومن جهة أخرى أوضحوا – قادة الاتجاه القومي – الصورة القومية الزاهية للعراق في قيادته لدولة الوحدة فيما إذا هم عادوا واستلموا السلطة [٢٤] .

وعليه تم عقد اجتماع في معسكر الرشيد ضم كل من رشيد عالي الكيلاني والعقداء صلاح الدين وفهمي سعيد ومحمود سلمان واللواء أمين زكي وكيل رئيس أركان الجيش في الأول من نيسان أعلن فيه حالة الطوارئ وإنذار طه الهاشمي على تقديم استقالة حكومته أو القيام بانقلاب عسكري [٢٥].

وانتدب المجتمعون أمين زكي وفهمي سعيد لتسليم إنذار الجيش إلى الهاشمي الذي لم يبدي استعداد للتعاون معهما فطلبا منه الاستقالة فقدمها لهما مرغما فحملوها إلى رشيد عالي الكيلاني في ٢/ نيسان /١٩٤١ وبعد مغادرة الوصي بغداد ألّف رشيد عالي الكيلاني وزارة الدفاع الوطني [٢٦] التي عدتها الحكومة البريطانية غير دستورية وضرورة العمل لإرهاقها والإطاحة بها ورفض الاعتراف بها وتلخص الموقف البريطاني من تطور الأحداث في العراق برسالة تشرشل رئيس الوزراء البريطاني إلى وزير الهند " أن الحالة في العراق أصبحت سيئة ويجب أن تؤمن سيطرتنا على البصرة .....إن هذه الخطة تبدوا ذات أهمية كبرى نظرا لاتجاه الحرب بغير شك نحو الشرق وأوصت هيئة التخطيط المشتركة باتخاذ كل الخطوات الممكنة للإطاحة برشيد عالي [٢٧] .

وبالفعل حشدت بريطانيا قواتها ووقع الصدام المسلح بين الطرفين وانتصرت القوات الغـــازية الـبريطانية وعاد عبد الإله ومن معه مع الجيش الانكليزي الذي احتل العراق ثانيا [٢٨] .

إن ما تقدم مثل الآراء والروايات التي كتبت عن ثورة مايس ١٩٤١ وهي على العموم عدت حركة مايس ثورة قومية تحررية أيدها وساندها الشعب العراقي بكل قواتها وان البريطانيين استائوا منها فعملوا على تقويض حكومة الدفاع الوطني وإعادة احتلال العراق مرة أخرى.

أما الآراء المعارضة لحركة مايس ١٩٤١ وهي مستقاة من الوثائق العسكرية فهي تعبر عن آراء بعض الساسة والتقارير التي أخذت بعد نهاية الحركة أي شهر حزيران كذلك من المجلس العرفي العسكري ببغداد المعقود في مقر الفوج الثاني لواء التاسع – معسكر الوشاش في ٤/ مايس/ ١٩٤٢ وكان المجلس العرفي برئاسة العقيد مصطفى راغب وعضوية كل من الحاكم عبد العزيز الخياط والحاكم خليل أمين والعقيد محمد علي سعيد والرئيس الأول عـبد الله رفعت النساني المأذونين بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك الـعراق [٢٩] .

ومع تقديري واعتزازي العاليين لحركة مايس ١٩٤١ وللرجال الذين قاموا بها والمآثر البطولية للشعب العراقي فإني سأستخدم النصوص والكلمات كما وردت في الوثائق للأمانة التاريخية أولاً ولتعكس الصورة الحقيقية بعد انتهاء الحركة ثانياً.

ومما هو جدير بالذكر إن وزارة العدلية طلبت من السيد احمد ممتاز بابان جمع الدلائل والقيام بالتحقيق عن الجرائم والآثام المسندة إليهم [٣٠] ،ويقصد قادة حركة مايس .

مهما يكن من أمر فأن موجز الأحداث في الوثائق ، يبدأ من ٣١ /كانون الثاني/ ١٩٤١ وفيه ترك الوصي سمو الأمير عبد الإله العاصمة بغداد وسافر إلى الديوانية بعد أن أراد السيد رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء آنذاك الحصول منه على توقيع إرادة ملكية بتعيين بعض الوزراء وبطرق غير مألوفة بواسطة بعض الضباط ، وان سمو الأمير وجد أن رشيد عالي الكيلاني كان يقصد من وراء طلباته ممارسة اشد الضغوط عليه لأجل بقائه في الحكم بصورة تخالف الدستور ، إلا إن رشيد عالي الكيلاني قدم استقالته في ٣١ كانون الثاني فقبلها الأمير واسند رئاسة الوزراء في ٢ شباط الى السيد طه الهاشمي وعاد الوصي إلى بغداد في ٣ / شباط / ١٩٤١ [٣١] .

ويوضح المجلس العرفي بدقة اكبر " استمرت "العصابة " على التمرد والإجرام والعصيان والدعايات المضرة باستنادها على رشيد عالي وأعوانه عليها واشتد التوتر بين أكثرية أعضاء الوزارة وبين رشيد عالي والقواد العصاة من جهة والبلاط الملكي العامر من جهة أخرى وذلك لمداخلة القواد في إشغال الحكومة بمعاونة رشيد عالي وهكذا توقفت ماكنة الدولة وتعطلت الأشغال وتأخرت اللوائح القانونية مما استدعى أكثرية الوزراء تقديم استقالتهم ..وقد أقدم القواد العصاة بمساعدة رشيد عالي مجبرين الوصي بالتهديد والقوة لإصدار إرادة ملكية خلافا لرغبته لتعيين وزراء جدد وهم علي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي وقبول استقالته السيدين نوري السعيد وناجي شوكت وإبقاء رشيد عالي في دست الحكم وعدم قبول استقالته " [٣٢] .

ويذكر أن قادة الجيش اجتمعوا لهذا الغرض ليلاً في وزارة الداخلية وانضم إليهم رئيس أركان الجيش "المتهم" أمين زكي سليمان و"المتهم" محمد يونس السبعاوي ورشيد عالي وقرروا إجبار الوصي على إصدار تلك الإرادة الملكية بعد أن وضعوا الجيش في الإنذار وحضر من القادة العقيد محمود سليمان والعقيد صلاح الدين والفريق أمين زكي سليمان خلافا للتشريعات الملكية وخلافا للقوانين وكان البعض منهم مسلحاً وطلبوا مواجهة الوصي ليرغموه على إصدار الإرادة الملكية .إلا أن الوصي لم يقابلهم فوجدوا هنالك السيد محمد الصدر (رئيس مجلس الأعيان) وقدم النصح ولزوم الانصراف وعدم مداخلتهم في مثل هذه الأمور التي ستلقي بالبلاد الى الهاوية فاستعملوا الفاضاً مهددة ومشينة ضد سمو الوصي وأخيرا عاد القواد دون مقابلة الوصي [٣٣] .

ويبدوا أن السيد الصدر ذهب مع أمين زكي وصلاح الدين ومحمود سلمان إلى وزارة الداخلية ووجدوا هنالك رشيد عالي والسبعاوي اللذان أبو أن يقبلا نصائح السيد الصدر وقد وصفهم الأخير " بأن المدنيين اشد تهورا وتمردا من العسكريين ضد سمو الوصي " .

ومن إفادته أيضا بان القادة طعنوا بسمو الوصي وان ماتفوه به كل من أمين زكي وصلاح الدين ضد الوصي " أن هذا الولد إذ لم يشأ أن يرحم نفسه فاليرحم إخوانه وأمه " وهذا يعني بأنهم كانوا ينوون شرا بالعائلة المالكة[٣٤] لذلك أصروا على الذهاب مرة أخرى إلى قصر الرحاب لمواجهة الوصي وتوقيع الإرادتين بتعيين السيدين علي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي وزيرين في الحكومة وقد أقنعهم سماحة الصدر بأنه لاضرورة لحضورهم جميعا ويمكن إرسال معه من يمثلهم فأرسلوا العقيد محمود سلمان برفقته الى قصر الرحاب وبعد منتصف الليل والوصي نائما إذ وصلوه قبل الفجر واستطاع الصدر من إقناع الوصي بضرورة التوقيع على الإرادتين القاضيتين بقبول استقالة كل من نوري السعيد وناجي شوكت وبقاء رشيد عالي على رأس الوزارة " نظرا لتمرد القوات (هكذا وردت) وإصرارهم على هذه المطاليب غير الدستورية وخطورة الحالة في ذلك الوقت حفضا للمصلحة العامة ومنعا لوقوع حوادث لاتحمد عقباها "وعندئذ قدم العقيد محمود سلمان إرادتين آخر تين تقضيان بتعيين علي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي وزراء جدد عوضا عن الوزيرين المستقيلين واستعمل محمود سليمان الفاضا تهديدية بذيئة تجاه الوصي بقوله لسموه " إذا لم توقع عليهما ستحتل بغداد .وأنت تعرف شغلك" وامتنع الوصي من توقيع الإرادتين في تلك الليلة لكنه وقعها في اليوم التالي [٣٥] .

أما ماورد في تقرير السيد احمد مختار بابان فيه اختلاف بعض الشئ إذ أشار فيه إلى وجود زيارة للعقيد محمود سلمان للوصي لوحده سبقت الزيارة التي قام بها مع رئيس أركان الجيش وبعض الضباط وفيها اخبر الوصي انه مرسل مندوبا من قبل الجيش (أي عن وكيل رئيس أركان الجيش والعقيد فهمي سعيد وصلاح الدين الصباغ وكامل شبيب) وابلغه بأنهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي الكيلاني في منصب رئيس الوزراء مهما كلف الأمر ، فرفض الوصي تدخل ضباط الجيش في الأمور السياسية ونصحه بالانصراف إلى الأمور العسكرية . إلا أن الضباط القادة أصروا على موقفهم وجعلوا الجيش في الإنذار [٣٦]وعاد العقيد محمود سلمان مع رئيس أركان الجيش وبعض القادة كما تقدم .

من ذلك يتضح بأن قادة الجيش المقصود بهم العقداء الأربعة زائدا وكيل رئيس أركان الجيش أرسلوا في البدء العقيد محمود سلمان إلى الوصي لإيصال رسالة مفادها أن قادة الجيش مع بقاء رشيد عالي الكيلاني رئيسا للوزراء وبكل الظروف وهذا قرارهم لايقبل المساومة وان الوصي من موقعه نصح العقيد بالابتعاد عن السياسة وان يهتم الجيش بمهمته وقادته بعملهم العسكري فما كان الرد من العقيد محمود سلمان ورفاقه إلا إعلان إنذار في صفوف الجيش وتهيئته لكل طارئ قد يفتعلونه هم أو منافسيهم وعادوا الكرة ثانية وذهبوا مجتمعين لمواجهة الأمير الوصي عبد الإله فلم يفلحوا بل وجدوا رئيس مجلس الأعيان سماحة محمد الصدر الذي نصحهم بالعودة والتروي واللجوء إلى العقل والحكمة وخرجوا ومعهم السيد الصدر متجهين إلى وزارة الداخلية ليجدوا في انتظارهم السيد رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وبعد مداولات ومناقشات تخللها النصح والإرشاد من قبل السيد الصدر إلا أنهم أصروا على الذهاب مرة أخرى إلى قصر الرحاب لمواجهة الأمير عبد الإله وقد تجاوز الوقت منتصف الليل لفرض عليه أمرين أولهما قبول استقالة وزيرين من الوزارة هما نوري السعيد وناجي شوكت وثانيهما تعيين وزيرين آخرين عوضا عنهما وهما علي محمد الشيخ علي ويونس السبعاوي هذا فضلا عن عدم المساس بالعنوان الرئيسي ألا وهو رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني .

إلا أن السيد الصدر لاحظ كثرة العدد والعناوين أنما يولد فوضى واضطراب فاقترح عليهم إرسال من ينوب عنهم أو يمثلهم ولا ضرورة لذهاب الجميع فأرسل معه العقيد محمود سلمان ، ومن المعروف أن العقيد محمود سلمان تربطه علاقة قديمة مع سمو الوصي وان العقيد عمل جاهدا لتنصيب عبد الإله وصيا على العرش بعد رحيل الملك غازي [٣٧].

مهما يكن من أمر فان السيد الصدر استطاع بحنكته أن يقنع الوصي بقبول استقالة الوزيرين لكنه رفض أمر تعيين بدلا عنهما في تلك الليلة إلا انه عاد ووقع عليها في اليوم الثاني وهذا أنما يدل على حجم الضغوط التي مورست على الأمير للتشبث في بقاء وزارة رشيد عالي الكيلاني في الحكم . حتى بعد أن توالت استقالة الوزراء ناجي السويدي –وزير المالية – وصادق البصام – وزير المعارف – وطه الهاشمي - وزير الدفاع وبتأثير القادة ووساطة السيد محمد الصدر قبلت استقالة ناجي السويدي وعين محمد علي محمود وموسى الشابندر وزيرين جديدين في الوزارة [٣٨]

ويذكر إن مناقشات منظمة جرت في الجلسة المشتركة لمجلس الأمة وظهور حركة معارضة لإسقاط الوزارة وعلى اثر ذلك ترك السيد رشيد عالي الكيلاني قاعة المجلس لحراجة موقفه واتصل بالقادة الأربعة واتفقوا على حل المجلس النيابي فكتب رئيس الوزراء الإرادة الملكية بحل مجلس النواب لتوقيعها من قبل الوصي عبد الإله ، إلا أن الأخير ترك بغداد وسافر إلى الديوانية في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ تخلصا من الضغوط التي ستقع عليه لأجل الحصول على الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي وفرض التوقيع عليها [٣٩]

وتوضح الوثيقة تلك التطورات " ولما كان موقع القواد العصاة ومن يلوذ بهم تجاه سمو الوصي موضع تهديد وكان سموه بخطر فقد اضطر على مغادرة العاصمة والتوجه إلى الديوانية بتاريخ ٣١ / كانون الثاني / ١٩٤١ .فما كان من رشيد عالي إلا إن يقدم استقالته برقيا وعلى اثر هذه البرقية أناط سمو الوصي تشكيل

الوزارة إلى السيد طه الهاشمي واستمرت وزارة الهاشمي بعد ذلك مدة قليلة ولكن القواد " العصاة "بقوا متمردين ومسيطرين على الوضع ولم يردعهم طه الهاشمي وازدادت الفوضى واشتدت الدعايات المضرة وبدأ رشيد عالي والسبعاوي وأعوانهما يشتغلون بالخفاء خارج الحكم مع القواد " العصاة " المتهمين وشوقوا بعض الموظفين المدنيين ليستقيلوا من وظائفهم لأجل تشكيل حزب سياسي بالظاهر وكانوا يقصدون من وراء ذلك قلب نظام الحكم وأخذه غصبا من الأيادي المشروعة وأحداث ثورة مسلحة بالبلاد بواسطة القواد العصاة المؤثرين على معيتهم من الضباط والجنود "[٤٠]وهذا يعني أن الوصي الأمير عبد الإله عاد إلى بغداد في ٣ شباط ١٩٤١ بعد أن أعلن رشيد عالي الكيلاني استقالته وعليها كلف الأمير عبد الإله السيد طه الهاشمي برئاسة الوزراء وسافر الأخير إلى الديوانية لإقناع الوصي بالعودة إلى بغداد فكان ذلك وشكلت الوزارة كالأتي : طه الهاشمي (رئيس الوزراء) محمد نظمي (وزير الداخلية ووزير العدلية وكالة) وعلي ممتاز الدفتري (وزير المالية ووزير الأشغال وكالة) وعبد المهدي (وزير الاقتصاد) وحمدي الباجة جي (وزير للشؤون الاجتماعية) وصادق البصام (وزير المعارف) [٤١].

وطالب العديد من أعضاء مجلس النواب السيد رئيس الوزراء طه الهاشمي إثناء انعقاد المجلس في ٢٤ شباط ١٩٤١ في الجلسة الاعتيادية الخامسة والعشرون طالبوه أن يوضح التدابير والإجراءات التي اتخذها لوقف تدخل رجال أو قادة الجيش بالسياسة فكان رد رئيس الوزراء - طه الهاشمي – مجانبا للحقيقة بقوله ان التحقيق الذي قمت به " لا يوجد أي شئ يدل على إن شخصا غير مسؤول ذهب بإرادة ملكية أو أي شئ آخر إلى المقام العالي وطلب التوقيع عليها بالتهديد" [٤٢]

وهذا يوضح احد أمرين أولهما عدم اطلاع ومعرفة طه الهاشمي بتفاصيل الأمور الدقيقة

والثاني محاباة وحماية لقادة الجيش والدفاع عنهم لاستثمارها في تحسين العلاقة معهم

والتي كان يسعى إليها والى إقناعهم بترك السياسة والتصالح مع الأمير عبد الإله [٤٣].

وذلك لايمكن تحقيقه لوجود تناقض أساسي بين الطرفين باتجاههم السياسي المتناقض إذ أن الوصي مع التوجهات البريطانية وقادة الجيش مؤمنين بعقيدتهم القومية والعمل على خدمة القضية العربية وبالذات قضية فلسطين والتي هي علة العلل في تعكير صفو العلاقات بين العراق وبريطانيا [٤٤] وتأسيسا على ما تقدم فإن وزارة السيد طه الهاشمي أصبحت غير قادرة على قبض زمام الأمور وعاجزة عن السيطرة على القادة ولأجل تفريق شملهم قررت السلطة العليا نقل احدهم العقيد كامل شبيب قائد الفرقة الأولى من بغداد إلى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية والشروع لنقل مقر قيادة الفرقة الثالثة من بغداد إلى بعقوبة وكان قائدها العقيد صلاح الدين الصباغ . فلم ينفذ الأمر وذلك بمداخلة القواد العصاة الثائرين إذ شعروا بأن التنكيل سيشملهم فردا فردا فشمروا عن سواعدهم وتمردوا واعتقدوا أن هذا الأمر نشأ من وعد السيد طه الهاشمي إلى سمو الوصي بقصد التنكيل بهم [٤٥].

وعلى ذلك تآمروا وعقدوا اجتماعا في معسكر الرشيد حضره كل من صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وأمين زكي ورشيد عالي بعلم السبعاوي وذلك بتاريخ ليلة ١/نيسان /١٩٤١ لأجل إسقاط الوزارة وجعلوا الجيش في حالة إنذار واتخذوا جميع الترتيبات اللازمة واحتلوا دائرة البرق والبريد والإذاعة ومفارق الطرق المهمة والجسور وأرسلوا أمين زكي وفهمي سعيد لدار طه الهاشمي في الساعة الحادية عشر من ليلة ١/ نيسان وبدأ فهمي سعيد يكلم طه الهاشمي قائلاً " نتيجة الدسائس المحاكة من قبل الخصوم قد أصبحت حياة قادة الجيش في خطر وأن الأمير – الوصي - يحقد عليهم حقداً شديداً بدرجة لا يمكن معها السكوت وأن الجيش الآن في حالة إنذار واتخذت كل الترتيبات لتغير الوضع بشكل يطمأن إليه قادة الجيش " [٤٦].

وطلب فهمي سعيد من طه الهاشمي مقابلة رشيد عالي الكيلاني الذي يعتمد عليه الجيش وان يتفق معه لتأليف وزارة جديدة وقد أيد أمين زكي – رئيس أركان الجيش – ما قاله فهمي سعيد وانه على علم بإنذار الجيش منذ وقوعه مساءاً. وان وحدات الجيش قد أحاطت بقصر الأمير . فأجاب طه الهاشمي " بأنه لا داعي لهذه الحركة وانه لا يمكن أن يشتغل مع رشيد عالي الكيلاني لعدم اتفاق وجهات النظر في تسيير شؤون الدولة " . إلا أن الهاشمي لاحظ عدم جدوى كلامه فأخبرهما بضرورة عرض الأمر على سمو الأمير – الوصي - وعلى مجلس الوزراء وحاول الاتصال بالهاتف إلا انه لم يوفق ولاحظ الهاشمي بأن أمين زكي وفهمي سعيد لا يرغبان في ترك داره قبل أن يأخذا كتاب استقالته لذلك حرر كتاب الاستقالة وأعطاه لهما [٤٧] .

بعد خروج أمين زكي وفهمي سعيد ، بفترة قصيرة ، حظر معظم الوزراء إلى دار طه الهاشمي بعد أن تم الاتصال بهم . فأطلعهم على الأمر وان استقالته قدمها حتى لاتؤدي هذه الحركة إلى المقاومة واراقة الدماء فأيدوه على ماقام به ووجوب اطلاع - الوصي – على مجريات الأمور ويقول السيد طه الهاشمي " عندما كان مجلس الوزراء مجتمعا في الليل يداري حضر السيد حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام والسيد جلال خالد متصرف لواء بغداد فأيدا إنذار الجيش وإحاطة قصر سمو الوصي من قبل القوات المسلحة وسد خط السكة الحديدية وجسر الخر المؤدية إلى قصر الرحاب " وان متصرف بغداد رافق رئيس أركان الجيش إلى قصر الرحاب لإيصال كتاب الاستقالة إلى سمو الوصي ويقول متصرف بغداد " لما سمعنا من المستخدمين أن سموه - الوصي – غير موجود فقد منع كل حركة من شأنها ان تثير الخوف والاضطراب في القصر " [٤٨]

ورجعا عائدان إلى معسكر الرشيد دون أن يتمكنا من تقديم الاستقالة إلى الوصي أما مجلس الوزراء فقد بقى مجتمعا إلى الصباح في دار طه الهاشمي ويقول الأخير " كنا خلال هذه الفترة دائمي الاتصال بمتصرف لواء بغداد ومدير الشرطة العام والمسؤولين الآخرين ، وعند طلوع الشمس فهمنا أن القوة المسلحة التي كانت تحيط بقصر الرحاب فقد عادت إلى معسكراتها "[٤٩]

إلا أن رئيس الوزراء روى أيضا أن رئيس أركان الجيش ومعه قائد الفرقة الثالثة العقيد صلاح الدين الصباغ حضرا إلى داره قبل انفضاض مجلس الوزراء ، واجتمع معهما كل من توفيق السويدي وشقيقه ناجي السويدي " الذين حضرا آنذاك "هكذا وردت وطبعا معهما رئيس الوزراء عقدا اجتماعا في غرفة خاصة وفي أثناء المداولة حضر السيد رشيد عالي الكيلاني ، بناءا على طلب العقيد صلاح الدين الصباغ واخذ الكيلاني يسرد الموقف الذي يسببه غياب الأمير وأيده العقيد صلاح الدين وكرر الأخير ماقاله فهمي سعيد " أن الجيش نفد صبره ولا يتحمل أن يرى الدسائس تحاك ضد قادته ومصرحا بضرورة إنهاء الوضع الحالي واعتماد الجيش على رشيد عالي الكيلاني وطلب ألينا القول للهاشمي ،أن نعاضد المشار إليه في معالجة الموقف وكان يقصد بذلك تولي فخامة الكيلاني زمام الحكم فأجاب الهاشمي " لا داعي للتهور وان الإشاعات التي تدور حول الدسائس المزعومة هي غير صحيحة وكل حركة مستمدة من عدم التروي والتهور لا تؤدي إلا إلى الفوضى والفشل في النتيجة فأيدني فخامة توفيق السويدي موضحا بجلاء المحاذير التي تحصل من جراء تدخل الجيش في سياسة الدولة والعواقب الوخيمة التي تترتب على الذين يعبثون بأحكام الدستور فطلب منه ترك معالجة الأمور إلى رجال السياسة المسؤولين [٥٠]

وعلى الرغم من كل ذلك فقد رد رشيد عالي الكيلاني انه يمثل رأي الجيش وان الأخير لا يقبل بأعمال الوصي وانه مسؤولا عما وقع لأنه لم يقم بواجبه كوصي وأنه فرّ هاربا وبقيت البلاد بعد استقالة وزارة الهاشمي بدون حكومة وهذا أمر خطير لذلك يجب النظر في قضية الوصي وعزله ، ايد كلامه العقيد صلاح الدين منتقدا حركة الوصي قائلا " انه يتآمر مع أشخاص أعداء لضباط الجيش للتنكيل بهم وان الضباط أصبحوا في خطر على حياتهم ومراكزهم وهم قاموا بهذا العمل دفاعا عن النفس "[٥١]

وبعد مناقشات طويلة بين رئيس الوزراء طه الهاشمي وتوفيق السويدي من جهة ورشيد عالي الكيلاني وبعض قادة الجيش من جهة أخر

ى تم الاتفاق على مايأتي :

١- أبقاء الوزارة القائمة في الحكم .
٢- اجتماع رجال الحكومة مع الرجال السياسيين المعروفين في المملكة للتفكير في معالجة الموقف وامتناع الجيش من التدخل في السياسة على أن يقسم رجال السياسة ومن ضمنهم قادة الجيش وأمرائه على تنفيذ ما يتقرر في هذا الشأن بصدق وإخلاص تامين .
٣- عرض الأمر على سمو الوصي المعظم والسعي بإقناعه بالموافقة على ماتم وبرجوعه إلى العاصمة إذا كان غائبا عنها[٥٢].

بعد ذلك اطْلع رئيس الوزراء الوزراء الحاضرين بداره فضلا عن الذين حضروا من غير الوزراء وهم كل من جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي والسيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان والسيد مولود مخلص رئيس مجلس النواب أطلعهم على ماتم الاتفاق عليه ، وبذلك انفض اجتماع مجلس الوزراء وذهب كل وزير إلى ديوانه لمزاولة أعمالهم .

هذا من جانب رئيس الوزراء ورشيد عالي وقادة الجيش اما الجانب الآخر المتمثل بالوصي فأنه كان نائما وايقضه الخدم وأخبروه بوجود حالة غير اعتيادية من الجيش في منطقة القصر وبوجود قوات آلية مسلحة تتجول قرب قصر الزهور والرحاب وحواليهما .

فأدرك الوصي شدة الخطر وبلباس النوم تمكن من خرق نطاق الحصار بسيارته والتجأ إلى دار سمو الأميرة صالحة الكائن في منطقة البتاويين وبات ليلته هناك وفي الصباح ذهب الى الحبانية ومنها طار إلى البصرة دون علم أحد وخاصة قادة الجيش [٥٣]

ولما حضر أمين زكي والمتصرف في تلك الليلة لمعرفة محل سمو الأمير فلم يهتديا فرجعا خائبين إلى معسكر الرشيد وأخبرا رشيد عالي وقادة الجيش بذلك .

هذا ماكان من أمر الوصي فقد استقرت به الأمور في مدينة البصرة ولم يكن يعلم أحد من رجال الحكومة والجيش في بغداد من أمره شيئا.

أما بخصوص ما تم الاتفاق عليه بين رشيد عالي ورئيس الوزراء طه الهاشمي فأنه في يوم ٢/ نيسان /١٩٤١ ذهب الوزراء لدواوينهم باستثناء السيد توفيق السويدي لم يذهب لمعذرة وزاولوا أعمالهم إلى بعد الظهر إذ حظر السيد رشيد عالي الكيلاني ورئيس أركان الجيش واجتمع معهم رئيس الوزراء مرة أخرى فوجد ان رشيد عالي الكيلاني قد غير رأيه وجاء وأخذ يكرر تذمره من الموقف الحرج الذي يسببه غياب الأمير ووضح قلق قادة الجيش من هذا الغياب طالباً الإسراع في إنهاء الأمر ." ولاحظت من كلامه أنه لا يميل إلى تنفيذ ما تم بيننا في الصباح أنما يود استلام الأمور من قبله بمداخلة الجيش فوراً "[٥٤] .

فكان جواب طه الهاشمي هو التردي واجتناب كل حركة ترمي إلى ألإخلال بالقوانين والدستور. وفي مساء اليوم ذاته ، الثاني من نيسان ، اتصل العقيد صلاح الدين الصباغ برئيس الوزراء هاتفياً يعلمه بأن الشرطة عملت بمكان سمو الأمير – الوصي – وأن الأخير موجود في قصر الزهور وأكد هذه المعلومات السيد جلال خالد متصرف بغداد عند مجيئه إلى دار رئيس الوزراء موضحاً له بأن معلوماته جاءت استناداً لتلك الأخبار التي أعطاها إياه الشريف (لم يذكر اسم الشريف) واعتقد أنه الشريف شرف [٥٥] ، لأنه الشخص الوحيد من العائلة المالكة الذي كان متعاوناً بعض الشيء مع رجال الحركة ،لذلك اختير بعد تلك الإحداث وصياً على العرش بدلاً من عبد الآله .

مهما يكن من الآمر فقد نفى رئيس الوزراء تلك المعلومات وعَد الخبر غير صحيح وأن الأمير غير موجود في قصر الزهور ، وفي رأي المتواضع إن رئيس الوزراء أجاب بذلك لأمرين الأول لعلمه بمكان الامير عبد الاله –الوصي – وهذا مالا تؤيده الوقائع لعدم معرفة أي شخص بمكان الوصي ، والثـاني أبعاد عيون قادة الجيش عن مكان الوصي حرصاً وخوفاً عليه .

لم يستمع أو يستجيب رشيد عالي الكيلاني لنصائح رئيس الوزراء طه الهاشمي " فأظهروا – جماعة الكيلاني للبلاد وللحكومة المشروعة ولسمو الوصي سوءاً فلم يسمعوا هذه النصائح فجاءت الآية الكريمة تنطبق عليهم حيث قال تعالى في محكم كتابه المبين (واني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا).

وفي مساء يوم ٣ نيسان ١٩٤١ نشر رئيس أركان الجيش الفريق أمين زكي سليمان بيانه المعروف – في الراديو- تمويها للشعب وتبريرا لعمل " العصابة " معلنا ان سمو الوصي ترك واجباته وان الرجل الذي يتمكن من أدارة الحكم ويطمئن إليه الجيش بإخلاص هو رشيد عالي الكيلاني [٥٦]. وعلى اثر هذا البيان أعلن رشيد عالي نفسه رئيسا لحكومة الدفاع الوطني بصورة مخالفة للدستور على الرغم من وجود وزارة مشروعة ، وشكل الكيلاني مجلس الدفاع الوطني برئاسة وعضوية رئيس أركان الجيش أمين زكي والقواد الثائرين وقواد آخرين وأضاف إليهم من المدنيين علي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي وزعموا أن هذا الشكل هو الحكومة المشروعة [٥٧] وأرادت أن تعطي تلك الحكومة لأعمالها صبغة قانونية غير الدستورية وغير المشروعة فجمعت بقوة الجيش بتحريض بعض المدنيين للاجتماع في ١٠ نيسان ١٩٤١ وبعد ان خطب رشيد عالي وقسم من حزبه أجبروا أكثرية المجلس على إعطاء قرار بنصب الشريف شرف وصياً على العرش بدلاً من الوصي الشرعي الأمير عبد الإله ثم استحصلوا إرادة من الشريف شرف بإسناد منصب رئاسة الوزراء إلى رشيد عالي الكيلاني .

وان الأخير استحصل إرادة ثانية في ١٢ نيسان ١٩٤١ بتعيين زملائه الوزراء بالصورة الآتية :

للرئاسة والداخلية..... رشيد عالي الكيلاني

للـــمـــالـــيـــــة .....ناجي السويدي

لـلـخـــارجـــيـــة. .....موسى الشابندر

لـلـــدفـــــــاع.....ناجي شوكت

لـلـــعـــــدلـــيـــة .....علي محمود الشيخ علي

للاقتصاد .....يونس السبعاوي

للأشغال والمواصلات .....محمد علي محمود

للمعارف .....محمد حسن سلمان

للشؤون الاجتماعية .....رؤوف البحراني

"وكان ذلك التعيين بصورة " غير مشروعة " وخلافا للدستور ونتيجة لجريمة " .[٥٨] ويذكر انه قد حدثت خلافات بين الدولة البريطانية والحكومة العراقية وأن السفير البريطاني الذي كان قد عين حديثا في ذلك الوقت لم يقدم أوراق اعتماده لحكومة رشيد عالي ، وان الخلاف بين الحكومتين نتيجة بسبب تفسير بعض بنود

المعاهدة العراقية البريطانية الخاصة باستعمال طرق العراق وجسوره وغير ذلك لمرور الجيش البريطاني عبر العراق [٥٩].

وان القوات العراقية فاجئوا القوة الجوية البريطانية ومنطقة سن الذبان لمحاصرتها بالقوة الالية العراقية بحجة تدريب الجيش العراقي بالظاهر " ولكنهم كانوا ينوون التحرش في القوة الجوية البريطانية في سن الذبان حسبما تأيد ذلك باعتراف فهمي سعيد بالمخابرة التي جرت بين صلاح الدين الصباغ وبين رئيس أركان الجيش في يوم ١٩٤١/٤/٣٠ المثبتة بالإعلام - المحرر بخط صلاح الدين الصباغ على البرقية رقم في الساعة ٩٤٠ وثابت أيضا بالكتاب المرسل من صلاح الدين الصباغ بصفته قائد القيادة الغربية إلى رئيس أركان الجيش المرسلة صورة منه إلى وزير الدفاع المتضمن الموقف السوفي يتطلب أعطاء نهاية ولايمكن الانتظار أكثر من صباح يـوم الـسبت القادم المصادف ٥/٣ /١٩٤١ إذ أن الانتظار أكثر من هذا يعد غلطة سوقية لاتغتفر " [٦٠].

مما تقدم يتضح أن السبب الرئيسي لحرب مايس ١٩٤١ في رأي واعتقاد الرأي الحكومي بعد نهاية الحرب ، هو الاختلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية وتوسع ذلك الخلاف بسبب تفسير بعض بنود المعاهدة العراقية البريطانية الخاصة باستعمال طرق العراق وجسوره وغير ذلك لمرور الجيش الانكليزي عبر العراق " وأدى هذا الاختلاف إلى حصول المناوشات الحربية بين الفريقين ولتنهي حكم حكومة السيد رشيد عالي بهروبه مع زملائه الوزراء بعض كبار الضباط من العراق وبعودة سمو الأمير عبد الإله إلى بغداد واستلام مهام الوصاية بتاريخ ١/حزيران /١٩٤١ "[٦١].

وحول ما آلت إليه حركة مايس ١٩٤١ ونتج عن تلك الحرب التي اصطدم بها الجيش البريطاني بالجيش العراقي وتراجع الأخير أمام الأول الذي تقدم إلى بغداد وأعاد احتلالها من جديد ، فإن المصادر السائرة في ركب الحكومة الجديدة بعد انتهاء الحرب تصف ذلك " بمخالفة القواد الثائرين وحكومة رشيد عالي الكيلاني أحكام المعاهدة ،معاهدة ١٩٣٠،ومن ذلك التاريخ سببت عصابة رشيد عالي الكيلاني اصطدام الجيش العراقي بالجيش البريطاني وسببت تلك العصابة أضرار بالعراق مادية ومعنوية بالأنفس والأموال والثمرات [٦٢].

هذا فضلا عن إن تلك المصادر تشير إلى من قام بالحركة اثروا سلبا على سمعة العراق في الداخل والخارج وان حركة مايس حدثت تنفيذا لشهوات ورغبات بعض القواد الثائرين ورشيد عالي وجماعته ومن جراء ذلك تيتمت الأطفال وترملت النساء وقتل الأبرياء وجرح المعصومون وزج في السجون عدد غير قليل من الأبرياء بمحجر ومخالفتهم رأي تلك العصابة كما اجبر الكثير من العلماء والخطباء ورؤساء الدوائر لإصدار فتاوى وقصائد وبيانات ومضابط تتضمن مشروعية عمل تلك العصابة وان الأخيرة أنفقت أموال الدولة وأرسلتها إلى دول أجنبية غير مرغوب فيها [٦٣].

أضر القادة الثائرون نتيجة الحرب ، العراق بمبالغ مادية قدرت بموجب الوثائق الرسمية ب(١,٦٠٢,٤٣٦,١٩٠ دينار،مليون وستمائة ألف وألفين وأربعمائة وست وثلاثون دينار ومائة وتسعون فلسا). أما ما وقع في النفوس من القتلى فعددهم ٦٨٠ شخصا والجرحى ٧٩٦شخصا والمفقودين ٥٧١ شخصا ليصبح المجموع ٢٠٤٧ شخصا بين قتيل وجريح ومفقود [٦٤] .

وبعد هزيمة " العصابة "تقدم بعض قواد الجيش المخلصين للبلاد لوقف القتال وعقد الهدنة التي كانت موفقة لمصلحة البلاد أكثر من الاستمرار في القتال ،إلا أن السبعاوي أعلن نفسه حاكما عسكريا في بغداد في ٣٠/ مايس / ١٩٤١ ونسب دوام القتال والعصيان وإحداث ثورة في الجنوب واحتل ديوان مجلس الوزراء [٦٥].

وتأسيسا على ماتقدم فأن الوثائق الحكومية العسكرية بعد حركة مايس إذ تشير إلى قادة الجيش القوميين وبالذات العقداء الأربعة فتصفهم بالعصابة وان رشيد عالي الكيلاني وجماعته والمقصود بهم المدنيين مثل أمين الحسيني ويونس السبعاوي وعلي الشيخ محمود وغيرهم إنما أقدموا على التكاتف بينهم وبين قادة الجيش للقيام بانقلاب عسكري مسلح استطاع من خلاله السيطرة على السلطة الشرعية المتمثلة بالأمير عبد الإله وانقلاب السلطة

لتحقيق مآرب خاصة ليس في مصلحة الوطن بل بالعكس إنها أضرت العراق ماديا وبشريا ، بالمقابل هنالك مجاميع عديدة من الضباط وبرتب مختلفة أخرجت أو طردت من الجيش وفق الفقرة (د) من المادة (٢)من قانون التقاعد العسكري المرقم (٣٢)لسنة ١٩٣٧ ،والتي تتلخص بسوء السلوك وعدم الكفاية ،لذلك اجتمع مجلس الدفاع الذي كانت تشكيلته تضم [٦٦] :

- أمير اللواء الركن محمد أمين العمري رئيس أركان الجيش رئيساً
- وأمير اللواء إسماعيل إبراهيم نامق مدير شؤون الدفاع العام عضواً
- الزعيم عباس فضلي احمد جودة قائد الفرقة الثالثة عضواً
- العقيد حميد رأفت قائد الفرقة الأولى عضواً
- العقيد سليم عبد الغفور مدير الميرة عضواً
- المقدم الركن حسين مكي خماس مدير الحركات بالوكالة عضواً
- المقدم طاهر محمد مدير الإدارة وكالة عضواً

اجتمع المجلس أعلاه في ٢٣/ تموز /١٩٤١ حول إعادة حقوق بعض ضباط الجيش تطبيقا لمرسوم ذلل قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ وبعد التدقيق بأضابير الضباط أمير اللواء الركن محمد نظيف عبد اللطيف الشاوي المحال بالإرادة الملكية المرقمة ٥٥٩ شريحة كانون الأول ١٩٣٨ وأمير اللواء الركن محمد أمين احمد العمري المحال بالإرادة الملكية ٧٠ في ٢٠/ آذار/١٩٤٠ والزعيم الركن بهاء الدين نوري المحال بالإرادة الملكية المرقمة ٥٥٩ في ٢٦ / كانون الأول /١٩٣٨ والزعيم يوسف نجم الدين العزاوي المحال بالإرادة الملكية المرقمة ٥٥٩في ٢٦/ كانون الأول /١٩٣٨ والعقيد الركن صالح صائب محمد المحال بالإرادة الملكية ١٤٤في ١٧/ آذار / ١٩٣٩ والعقيد محمد سعيد عمر التكريتي المحال بالإرادة الملكية المرقمة ٥٥٩ في ٢٦ /كانون الأول /١٩٣٨ والمقدم محمد علي سعيد المحال بالإرادة الملكية المرقمة ١٧٥ في ٩/ نيسان /١٩٣٩ . لاحظ المجلس بأن إحالتهم قد جرت في ظروف وأحوال لم يمكن التثبت معها من انطباق الأسباب الداعية إلى الإحالة على التقاعد ولعدم توفر الشروط المطلوبة وفق الفقرة (د) من المادة (٢)من قانون التقاعد العسكري إذ لم يثبت سوء السلوك الذي أحيلوا بسببه إلى التقاعد كما لم يثبت عدم كفاءتهم بتقارير رسمية حسب الأسلوب العسكري هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تحقق المجلس من التقارير السنوية الموجودة في أضابيرهم ونظرا للخدمات الجليلة التي قدموها للجيش منذ تشكيله حتى انفصالهم عنه رأى المجلس استفادة الجيش من خدماته وقد أبدى رئيس أركان الجيش محمد أمين العمري رغبته في رفع اسمه من بين المرشحين للاستفادة من المرسوم إلا أن أعضاء المجلس أصروا بإتفاق الآراء على بقاء اسمه بين المرشحين [٦٧].

وعلى ضوء ما تقدم فقد فسرت حركة مايس ١٩٤١ على أن الحكومة البريطانية إنما اصطدمت أو اضطرت للاصطدام بالجيش العراقي لأن القائمين عليه تجاهلوا بل عملوا ضد فقرات المعاهدة البريطانية والعراقية المعقودة عام ١٩٣٠ بين الطرفين ولاسيما في مجال عبور واستخدام القوات البريطانية للموانئ والجسور والطرق العراقية خلال الحرب وكأن ما جرى في العراق في شهر نيسان ومايس ١٩٤١ من تطاحن سياسي لأسباب عديدة تبدأ بالنزوع أو المصالح الشخصية وتنتهي بالعامل القومي العربي إذ يتخللها العامل الاقتصادي والاجتماعي بين الأطراف العراقية المتنازعة والمتصارعة على النفوذ والسلطة كل هذا لم يؤخذ بالحسبان وكأن السبب الوحيد هو الخلاف بين بريطانيا والعراق في تطبيق معاهدة ١٩٣٠ م .

الخاتمة

عدت حركة مايس ١٩٤١ في العراق من الحركات التحررية الوطنية القومية لما لاقت من تأييد ودعم شعبي عراقي وعربي واسع ، لاسيما وأن الخصم والعدو هما الطبقة الحاكمة متمثلة بالوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله تدعمه وتسانده دولة الاستعمار البغيض لدى الشعب ،بريطانيا .

لذلك أصبحت المعادلة السياسية والعسكرية آنذاك كالآتي :

الأمير عبد الإله وأعوانه مع الحكومة البريطانية والأخيرة تدعم الحكومة العراقية مادياً ومعنويا والطرف الآخر في المعادلة رشيد عالي الكيلاني مع قادة الجيش المعروفين بوطنيتهم يساندهم ويدعمهم الجيش ومعظم فئات الشعب لذا ككل من وقف بجانب الأمير عبد الإله – الوصي – عد رجعياً وعدواً لحركة التحرر العراقية وبالمقابل كل من وقف مع رشيد عالي الكيلاني والقادة العسكريين عد وطنياً ثائرا لأجل وطنه .

ولغرض تفتيت تلك المعادلة لوقوع العديد من الساسة والعسكر ، وبحكم الظروف الموضوعية لتلك الفترة ، مع هذا الجانب وحسب عليه ، وربما هو ليس منهم بل دفعته الوقائع والفروق إلى ذلك . وعليه فقد وجد اتجاه أو رأي معارض لحركة مايس ١٩٤١ وهم من الذين لاشائبة على وطنيتهم مثل طه الهاشمي والسيد محمد الصدر وغيرهما من أولئك الكارهين أن تصل الأمور إلى ما آلت عليه من تطاحن سياسي وتصادم عسكري مع القوات البريطانية وإعادة احتلال العراق مرة أخرى وهدر بالأنفس والأموال وتأخير عجلة التقدم وزعزعت مكانة العراق الإقليمية والدولية لغايات قد تكون شخصية مزجت مع أمور عامة لتدفع بدولة فتية لأتون حرب مع دولة كبرى لتأتي النتائج عكس ما تمنوه وسعوا إليه . وهذا الرأي المعارض مستخلص من الوثائق العسكرية العراقية التي أتت على شكل لجان تحقيقية أو مجالس عرفية أو شهادة تاريخية أو تقرير للحكومة العراقية وفي الختام أرجوا أن أكون قد وفقت . ومن الله التوفيق

المصادر والهوامش

١- فاضل قاسم راجي ، الوزارات المدفعية الممتحنة ، بغداد ،١٩٥٣ ،ص٣٩ .
٢- محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ،ط٢ ،القاهرة ،١٩٨٢، ص ٧٩-٨٠ .
٣- نجدة فهمي صفوة ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ،صيدا ،١٩٦٩ ص٢٠٩ .
٤- صلاح الدين الصباغ ، مذكرات رواد العروبة في العراق ،ط٢ ، بغداد ،١٩٨٣ ،ص١٢٠ .
٥- محمود الدرة ،المصدر السابق ،ص٨٨ .
٦- بيرند فيليب شرويدر،حرب العراق ١٩٤١ ،ترجمة فاروق الحريري ،مديرية المطابع العسكرية بغداد ،١٩٨٢ ،ص١٩ .
٧- جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ ،النجف ،١٩٧٦،ص١٣.
٨- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج ٥ ،صيدا ، ١٩٥٣ ، ص١٣٣ .
٩- المصدر نفسه ، ص١٣٤ .
١٠- جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ،ص٢٠ .
١١- المصدر نفسه ،ص٢٢ .
١٢- خيري العمري ، يونس السبعاوي سيرة وذكريات ، بغداد ،١٩٨٧ ،ص٧٦ ، ويونس السبعاوي من مواليد ١٩١٠ م في مدينة الموصل من أبوين عربيين .
١٣-المصدر نفسه ،ص٧٥ .
١٤-المصدر نفسه ، ص ٧٧-٧٨ .
١٥-ناجي شوكت ،سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤-١٩٧٤ ،ج١،ط٢ ،د.ت ،بغداد ،ص٤١٤ .
١٦-جعفر عباس حميدي ،المصدر السابق ،ص٣٠-٣١ .
١٧-إبراهيم الراوي ،ضابط عراقي :خريج المدرسة العسكرية في استانبول برتبة نائب ضابط عام ١٩١٢ أصبح ملازم في ١٩١٤ التحق بالثورة العربية عام ١٩١٦ ترفع إلى رتبة رئيس ركن عام ١٩١٧ التحق بالجيش العراقي عام ١٩٢٣برتبة (رئيس)من الوثائق العسكرية الإضبارة المرقمة ١٥ ،اضبارة إبراهيم حمدي الراوي ص٨-١٥١ .
١٨-محمود الدرة ،المصدر السابق ، ص٢٥٥-٢٥٦ .
١٩-كامل الجاد رجي ،مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، بيروت ،١٩٧٠ ص٥٣ .
٢٠-صلاح الدين الصباغ ، المصدر السابق ،ص٢٥٥-٢٥٦ .
٢١- سعاد رؤوف شير ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية من عام ١٩٤٥ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٢٨ .
٢٢-عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات ،ج ٥ ،ص١٦٨ .
٢٣- بيرند فيليب شرويدر ، المصدر السابق ، ص٢٤ .
٢٤- احمد فوزي ،١٢ رئيس الوزراء في العهد الملكي ،بغداد ،١٩٨٤ ،ص١١٥ .
٢٥- المصدر نفسه ،ص١١٥ .
٢٦- فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة فاروق الحريري ،ج٢ ،بغداد ،١٩٧٩ ،ص ٣٧٤-٣٧٥ .

٢٧- جفري ورنر ، العراق وسوريا ١٩٤١ ،ترجمة محمد مظفر الادهمي ، بغداد ،١٩٨٦ ،ص ١٧٨- ١٨٠ .
٢٨- عبد الجبار محمود العمر ،الكبار الثلاثة – ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة ،بغداد ،١٩٩٠ ، ص٩٧ ويذكر أن خلافا وقع بين الحكومة البريطانية وحكومة الدفاع الوطني حول إرسال بريطانيا لواء عسكري مختلط في العقد الثاني من شهر نيسان ١٩٤١ ولم يلتزم بقواعد المرور والاستراحة التي هي مدتها ثلاثة ايام ولم تأبه القوات البريطانية باستفسارات الجانب العراقي بل أردف اللواء قوات أخرى وهذا ماينا قض المعاهدة واحتجت الحكومة العراقية رسمياً بذلك ،انظر علي محمود الشيخ علي ، مذكرات ،تحقيق محمد حسين الزبيدي ،بغداد ،١٩٨٥، ص٢٤٣ .
٢٩- الوثائق العسكرية ،الأضبارة المرقمة (٣٩) ،اضبارة الفريق أمين زكي ،ص٧٧ .
٣٠- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١١٧) ،كتاب وزارة العدلية المرقم في ١٨٨ والمؤرخ في ١٩٤١/٦/٢٥،ص١٠ .
٣١- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١٢٠)،تقرير السيد أحمد مختار بابان ،المؤرخ في ١٩٤١/٨/٤ ،ص١ .
٣٢- و.ع ،الأضبارة المرقمة (٣٩) ،اضبارة الفريق أمين زكي ،المجلس العرفي العسكري ،ص٧.
٣٣- المصدر نفسه ،ص٧ .
٣٤- و.ع ،الأضبارة ٣٩ ،أضبارة الفريق أمين زكي ،ص٨ .
٣٥- المصدر نفسه ،ص٨ .
٣٦- و.ع ،الأضبارة المرقمة ١٢٠ ،تقرير السيد احمد مختار بابان ،ص٣ .
٣٧- انظر محمود الدرة ،المصدر السابق ،ص٨٦-٨٧ .
٣٨- المصدر نفسه ،ص١٤٦ /جعفر عباس حميدي ،المصدر السابق ،ص١٨ .
٣٩- و. ع ،الأضبارة المرقمة (٣٩)،اضبارة الفريق أمين زكي ص٨-٩ .
٤٠- المصدر نفسه ،ص٩ .
٤١- عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات ،ج٥ ،ص١٦٧ .
٤٢- المصدر نفسه ، ص١٧٣ .
٤٣- ناجي شوكت ،سيرة وذكريات ،ج٢ ،ص٤٣٢ .
٤٤- ناجي شوكت ،سير وذكريات ،ج١ ،٤٢١ .
٤٥- و.ع ،الأضبارة المرقمة (٣٩)اضبارة الفريق أمين زكي ،ص٩.
٤٦-المصدر نفسه ،ص١٠ .
٤٧- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١١٧)،شهادة السيد طه الهاشمي المرسلة في الأستانة إلى الموظف المختص في السفارة رقم الكتاب ٣٦١في ١٩٤١/٨/٧ ،ص٣ .
٤٨- و. ع .الاضبارة المرقمة(١١٧) ، شهادة السيد طه الهاشمي ، ص٢ .
٤٩- المصدر نفسه .
٥٠- و. ع .الاضبارة المرقمة(١١٧)، شهادة السيد طه الهاشمي ، ص٣ .
٥١- و. ع. الاضبارة المرقمة (٣٩) ، اضبارة الفريق أمين زكي ، ص١١ .
٥٢- و.ع ،الإضبارة المرقمة (٣٩) ،ص١١-١٢ والأضبارة المرقمة (١١٧)،ص٣ .
٥٣- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١٢٠)،تقرير السيد احمد مختار بابان ،ص١ .
٥٤- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١١٧)،شهادة السيد طه الهاشمي ،ص٣ .
٥٥- الشريف شرف :من الأسرة الهاشمية انتخبه مجلس الأمة العراقي في ١٠ /نيسان /١٠٤١ وصياً على عرش العراق بالإجماع بدلاً عن الأمير الإله ، انظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ،ج٥ ،ص١٩٣ .
٥٦- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١١٧) ،ص٣ .
٥٧- و.ع،الأضبارة المرقمة ٣٩ ،اضبارة الفريق أمين زكي ،ص١٢ .
٥٨- المصدر نفسه ،وضحت حكومة الدفاع الوطني رشيد عالي الكيلاني رئيسا وعضوية القادة الأربعة وأمين زكي وعلي محمود الشيخ علي ويونس السبعاوي ،أنظر جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية ،ص٤١ .
٥٩- و.ع ، الأضبارة المرقمة (٣٩)،اضبارة الفريق أمين زكي ،ص١٣ .
٦٠- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١٢٠) ،تقرير السيد احمد مختار بابان ،ص٣ .
٦١- و.ع ،الأضبارة المرقمة (٣٩) وص١٣ .
٦٢- و.ع ،الأضبارة المرقمة (١٢٠) ،ص٣ .
٦٣- و.ع ، الأضبارة المرقمة (٣٩) ،اضبارة الفريق أمين زكي ،ص١٤ .
٦٤- المصدر نفسه .
٦٥- المصدر نفسه .
٦٦- و.ع ،الأضبارة المرقمة (٧) ،اضبارة أمير اللواء محمد نظيف الشاوي رقم الوظيفة (١٤) .
٦٧- المصدر نفسه .